مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: حزب العمال الاشتراكي ودوره السياسي في إسبانيا
اسم الكاتب: أ.د. ستار جبار الجابري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7443
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 05:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حزب العمال الاشتراكي ودوره السياسي في إسبانيا

The Socialist Labour's Party and its political role in Spain

أ.د. ستار جبار الجابري

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Sattar.aljaberi@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام2024/6/27 تاريخ القبول2024/6/30 تاريخ النشر 2024/10/30

الملخص :

كان لحزب العمال الاشتراكي الإسباني مكانة مهمة في النظام الحزبي الإسباني منذ أول انتخابات ديمقراطية في العام 1977، وقد أكسبه وجوده خلال لأكثر من (21) عاماً على رأس السلطة التنفيذية في البلاد، ووجوده الطويل في الحكومات الإقليمية والمحلية أهمية كبيرة في الحياة السياسية في إسبانيا، وعلى الرغم من تعرضه لعدة محاولات من المراجعة الإيديولوجية، فضلاً عن إعادة هيكلة قيادته بشكل مؤلم في عدة مناسبات، فقد حافظ الحزب دائماً على إمكاناته كبديل انتخابي موثوق، حتى في الحقب التي ظل فيها خارج المهام الحكومية. ومع ذلك، منذ العام 2008 وحتى الوقت الحاضر، ظهر على الحزب بعض الارتباك الأيديولوجي، وفقدان نزعة الصراع الحزبي، والصعوبات في تعزيز قيادته الوطنية، والتراجع الانتخابي المتسارع، مما جعل الحزب يواجه أعمق أزماته، لاسيما بعد ظهور أحزاب سياسية جديدة منذ العام 2014 تنافس في تيارات الوسط واليسار واليمين مع أحزاب أخرى تقليدية.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الحزب الاشتراكي العمالي، الأيديولوجيات السياسية، الأنظمة الحزبية، القيادة السياسية، إسبانيا.

Abstract:

The Spanish Socialist Labour's Party has had an important position in the Spanish party system since the first democratic elections in 1977. Its 21-year presence at the head of the country's executive authority, and its long presence in regional and local governments, has given it great importance in political life in Spain. Although it has been subjected to several attempts at ideological revision, as well as painful restructuring of its leadership on several occasions, the party has always maintained its potential as a reliable electoral alternative, even in eras in which it has remained outside governmental functions. However, from 2008 until the present, the party has shown some ideological confusion, loss of the tendency for party conflict, difficulties in strengthening its national leadership, and accelerating electoral decline, making the party face its deepest crises, especially after the emergence of new political parties since 2014 competing in The centre, left and right movements, along with other traditional parties.

Keywords: political parties, Socialist Labour's Party, political ideologies, party systems, political leadership, Spain.

المقدمة:

حزب العمال الاشتراكي والذي يعرف بالإسبانية (Partido Socialista Obrero Español)، اختصاراً (PSOE) ، وهو حزب سياسي إسباني ذو إيديولوجية ديمقراطية اشتراكية، وهو جزء من الطيف السياسي لوسط اليسار .

كان لهذا الحزب دوراً رائداً في عمل النظام السياسي منذ التحول الديمقراطي في إسبانيا، إذ كان عنصراً أساسياً في فهم استقراره، فهو الحزب الذي حكم أطول حقبة زمنية، إذ تولى رئاسة حكومة البلد لمدة واحد وعشرين عاماً، في حقبتين مختلفتين: من 1982–1996، ومن 2004–2011، ويجب أن نضيف إلى ذلك وجوداً طويلاً في الحكومات المحلية والمديرين التنفيذيين الإقليميين.

يعدّ الحزب ذو توجه يساري، وصف نفسه على مدار مائة عام منذ تأسيسه بأنه "حزب الطبقة العاملة واشتراكي وماركسي"، لكنه تخلى بعد مؤتمر عام استثنائي عقده عام 1997 عن الماركسية مبدأ أيديولوجيّاً.

وعلى الرغم من تعرضه لبعض الحلقات الحرجة من المراجعة الأيديولوجية والعديد من البدائل المؤلمة لقيادته، تمكن الحزب الاشتراكي العمالي من الحفاظ على إمكاناته كحزب حاكم، وحتى في المراحل التي بقي فيها خارج المهام الحكومية، وكان يقوم بدور المعارضة، لم يتوقف أبداً عن كونه البديل الانتخابي الأكثر منطقية، ومع ذلك، منذ العام 2008، ظهرت بوادر مختلفة أشارت إلى أن حزب العمال الاشتراكي قد تدهورت مكانته في النظام الحزبي، ووصل إلى نقطة يمكن القول فيها إنه يواجه أكبر وأعمق أزمة له منذ العام 1979.

سنتناول في بحثنا هذا تاريخ الحزب، وفكره السياسي، ونظامه الأساسي، فضلاً عن دوره في الحياة السياسية الإسبانية لاسيما ما بعد الأزمة المالية والحكومية التي حدثت في العام 2008، لأن هذه الحقبة شهدت تطورات سياسية مهمة، تمثلت بدخول قوى سياسية جديدة أنهت سيطرة الحزبين التقليديين في إسبانيا، وهما الحزب الشعبي وحزب العمال الاشتراكي .

أولاً: تأسيس الحزب

تأسس حزب العمال الاشتراكي سراً في مدريد تحت قيادة بابلو إغليسياس (Pablo Iglesias) في 2 أيار 1879 حول نواة من المثقفين ومن عمال كان أغلبهم من العاملين في تنضيد الحروف بالمطابع، ومنهم إغليسياس ذاته، وأقر اجتماع

ضم أربعين شخصاً في 20 تموز من العام نفسه أول برنامج للحزب، وبهذا كان الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني واحداً من أوائل الأحزاب الاشتراكية التي تأسست في أوروبا للتعبير عن هموم الطبقة العمالية الجديدة التي ولدت من رحم الثورة الصناعية، وللدفاع عن مصالح أفرادها، وسعى الحزب في بداياته لتجميع عمال قطاع الصناعة تحت راية الأيديولوجية الماركسية، ولكنه تقدم في ذلك ببطء شديد.

عقد الحزب الاشتراكي أول مؤتمر عام له في برشلونة في العام 1889، لكنه لم يحصل على تمثيل برلماني حتى العام 1910، عندما أصبح بابلو إغليسياس عضواً في البرلمان عن "التحالف الجمهوري الاشتراكي" الذي نشأ بين الحزب الجمهوري وحزب العمال الاشتراكي الإسباني في عهد الملك ألفونسو الثالث عشر (Alfonso XIII) لخوض الانتخابات العامة، وفي العام 1918 أصبح للاشتراكيين ستة نواب بالبرلمان [1].

ومع وجوده في هذه الهيئة التشريعية ازدادت أهمية حزب العمال الاشتراكي في المجتمع الإسباني بسبب نشاطه البرلماني من جهة، وبسبب قوة نفوذ "الاتحاد العام للعمال"، النقابة الاشتراكية التي أسسها بابلو إغليسياس في برشلونة في العام 1888، والتي كانت لها علاقات وطيدة بالحزب من جهة أخرى.

ورغم أن مكافحة الإكليريكية (تدخل رجال الدين في السياسة) لم تكن من بين أهداف زعماء الحركة العمالية والاشتراكية الإسبانية، فإن تحالف الحزب الاشتراكي مع الجمهوريين الرافضين للإكليريكية وتنامي نفوذ النقابات الكاثوليكية الملقبة بـ"الصفراء" والتي كان يتحكم فيها رجال الأعمال، أديا في النهاية إلى تبني الاشتراكيين موقفاً مناهضاً للإكليريكية في برنامج وضعه الحزب عام 1918، ودعا فيه إلى إلغاء مخصصات الكنيسة من الموازنة العامة ومصادرة ممتلكاتها، فضلاً عن مجانية وعلمانية التعليم.

وفي العام 1919 ترك بابلو إغليسياس تدريجياً مسؤولياته السياسية بسبب المرض، وتوفي في العام 1925، ولكن التحالف الجمهوري الاشتراكي استمر،

وتأسست "الجمهورية الثانية" في إسبانيا في العام 1931، وكان الحزب الاشتراكي وقتها أحد أكثر الأحزاب تنظيماً وانتشاراً في البلاد، وأصبح للاشتراكيين ثلاثة وزراء في حكومة الزعيم الجمهوري نيثيتو ألكالا ثامورا (Niceto Alcalá–Zamora) [2].

وفي انتخابات العام 1933 عانى اليسار الجمهوري من تراجع حاد أمام اتحاد قوى اليمين الإسبانية، وفي العامين التاليين تطورت المواجهات الأيديولوجية وشهدت تطرفاً وانقسامات حتى داخل المعسكر الواحد، ولم يسلم منها الحزب الاشتراكي فانقسم إلى تيار وسطي ديمقراطي وآخر يؤيد القيام بثورة عمالية على النمط السوفياتي [3].

وجاء التمرد العسكري في 18 تموز 1936 على ما عدَّها "فوضى الحكم الجمهوري"، وأدى إلى قيام الحرب الأهلية الإسبانية (1936–1939)، وخلالها كان الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني إحدى دعائم الحكومتين الجمهوريتين المتعاقبتين وقتها [4].

وخسر الجمهوريون الحرب الأهلية، وقَمَعَ نظام الجنرال فرانسيسكو فرانكو (Francisco Franco) الدكتاتوري المنتصر الطرف المهزوم، ومنهم الاشتراكيون الذين تعرضوا للسجن أو الاغتيال أو اضطروا للهرب إلى المنفى، وتم حظر الحزب الاشتراكي وكافة الأحزاب والمنظمات الديمقراطية، وأصبح الحزب الاشتراكي بلا قيادة، ولكن بفضل التزام الكثير من أعضائه البسطاء استمر نشاطه سراً في إسبانيا وخارجها، وبدأ في عقد مؤتمرات سرية خارج البلاد في أواخر عهد الدكتاتورية [5].

وفي المؤتمر السادس والعشرين للحزب الاشتراكي (الثالث عشر في المنفى) الذي انعقد بمدينة سوريسنيس الفرنسية عام 1974، تخلى الزعيم التاريخي رودولفو يوبيس (Rodolfo Llopis) عن منصب الأمين العام للحزب لصالح الزعيم الشاب فيليبي غونثالث (Felipe González)[6].

ثانياً: فكر الحزب

يعد حزب العمال الاشتراكي الإسباني حزب سياسي ذو إيديولوجية ديمقراطية اشتراكية، كانت بداياته يسارية ماركسية، ولكنه انتقل تدريجياً إلى يسار الوسط، لذلك

يعد جزءً من الطيف السياسي لوسط اليسار أسسه بابلو إغليسياس في سنة 1879م الذي يعد أباً للاشتراكية الإسبانية، وخلال قرن من الزمن (بين 1879 و1979)، عرف الحزب بارتباطه بالطبقة العمالية وبمذهبية اشتراكية ماركسية .

تطورت أيديولوجية الحزب بمرور سنين عمره الطويل، فبعد أن كان يؤيد في البداية مبدأ مركزية الحكم، انتقل إلى موقف يؤيد الفيدرالية في حكم أقاليم الدولة ويؤيد اندماج إسبانيا في الاتحاد الأوروبي .

وحزب العمال الاشتراكي ذو ميول جمهورية، ولكنه يؤيد النظام الملكي البرلماني في إسبانيا منذ انتهاء عهد الدكتاتورية والانتقال إلى الديمقراطية[7]، واقتصادياً تخلى الحزب في 1979 نهائياً عن مبادئه الماركسية الأولى واتبع سياسات الليبرالية الاشتراكية ككثير من أحزاب تيار الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، واجتماعياً يدعو لتطبيق سياسات العدالة الاجتماعية وعلمانية الدولة والتعليم .

ويعد المؤتمر الثامن والعشرين للحزب في العام 1979م نقطة تحول كبيرة في تاريخ الحزب، والذي عرف وصول فيليبي غونثاليث لزعامة الحزب، فقد تبنى الحزب خلال المؤتمر مبادئ اقتصاد السوق، متخلياً عن إرثه الماركسي، بما في ذلك المراجعات الماركسية لإدوارد برنشتاين (Eduard Bernstein) [8] التي طبعت فكر الديمقراطية الاشتراكية خلال القرن العشرين.

وتميزت سياسة الحزب الاقتصادية، منذ الانتقال الديمقراطي الإسباني بخط ليبرالي اجتماعي، تميز في شقه الاجتماعي بتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالتعليم والصحة والتقاعد، وتميزت سياسته الاقتصادية بمحاولة خوصصة بعض القطاعات العامة الإنتاجية، كمقاولات الطاقة والاتصالات والبنوك [9].

وينتمي الحزب إلى التيار الاشتراكي الأوروبي وإلى الاشتراكية الدولية، ويرتبط بمنظمة الشبيبات الاشتراكية الإسبانية (Juventudes Socialistas de España) التي تم تأسيسها في العام 1903.

كان وصول ثاباتيرو إلى الأمانة العامة للحزب الاشتراكي العمالي في عام 2004 بمثابة انتصار لأفكار جيل جديد من القادة، الذين تم تنظيمهم فيما أطلق عليه اسم "الطريق الجديد". وقد اقترح هؤلاء تنفيذ تجديد أيديولوجي لمواجهة التحدي المتمثل في استعادة الحكومة التي خسرتها بعد الانتخابات العامة لعام 1996. وللقيام بذلك، كانوا يطمحون إلى التغلب على الوصفات الكلاسيكية للديمقراطية الاجتماعية، ودمج معايير إيديولوجية جديدة. وفي مواجهة مقترحات الطريق الثالث، أظهروا تفضيلهم لصيغ نظرية أخرى مثل الوطنية الدستورية ليورغن هابرماس، وقبل كل شيء، تلك الخاصة بالجمهورية المدنية لفيليب بيتي، وهو مفهوم متجذر في كل من الراديكالية الفرنسية في القرن العشرين، والتاسع عشر كما هو الحال مع الليبرالية الراديكالية الأنجلوسكسونية.

وهكذا، فإن السياسة التي وضعها رودريغيز ثاباتيرو، على الأقل خلال السنوات الخمس الأولى من ولايته، كانت مبنية على معايير ومبادئ الجمهورية المدنية المذكورة أعلاه، ومع ذلك، فبعد بداية الأزمة المالية عام 2008، فقد أدى تدهور الوضع الاقتصادي في ربيع عام 2010 إلى تشويه مشروعه بتحول نيوليبرالي، ووضع متطلبات السياق قبل القناعات الأيديولوجية التي ألهمت مشروع الحزب الاشتراكي العمالي حتى الآن. وكانت هذه نقطة التحول لبداية الارتباك الذي لا يزال هذا التشكيل يعاني منه حتى اليوم. لقد دافع ثاباتيرو عن تطبيق سياسات ذات هوية اشتراكية ديمقراطية واضحة، لكن الحقيقة هي أن ممارساته العملية لم تتوافق مع الخطاب الذي أعلن عنه في السنوات السابقة [10].

وفي عام 2011، وفي محاولة لاستعادة الصدارة السياسية، وبمجرد تجديد القيادة في المؤتمر الفيدرالي الثامن والثلاثين، عقد الاشتراكيون مؤتمراً سياسياً من المقرر أن يعقد في تشرين الثاني 2013. وقد صدقت القرارات على الخطوط الأيديولوجية الرئيسية التي تم تحديدها سابقًا. تم تأسيسها في الكونغرس وفي المجلس الإقليمي الذي عقد في غرناطة بعد فترة وجيزة. لكن المحتويات لم تكن أكثر من

مجرد امتدادات لصيغ استخدمت بالفعل في قرارات أخرى اتخذها الكونجرس: مزيج من المواقف التقليدية للديمقراطية الاجتماعية، وصيغ الجمهورية المدنية.

منذ ذلك الحين، وباستثناء البرنامجين الانتخابيين المقدمين للانتخابات العامة في كانون الأول 2015 وحزيران 2016، لم يكن لدى الحزب الاشتراكي العمالي مرة أخرى عرض أيديولوجي من شأنه أن يعني تجديداً واضحاً. وبشكل عام، اقتصر الأمر على الحفاظ على الخطوط البرامجية الأساسية التي أقرها مؤتمر 2014 والتعبير عنها في البرامج التي شارك بها الحزب الاشتراكي في الانتخابات العامة 2015 و2016 [11].

ومثله كمثل جزء كبير من نظرائه الأوروبيين، افتقر حزب العمال الاشتراكي إلى خطاب متسق، يتجنب سوء الفهم حول الموقف الإيديولوجي الذي يحتله في التعامل مع منافسيه، علاوة على ذلك، لم يتوقف الحزب عن خسارة الأصوات في جميع العمليات الانتخابية التي شارك فيها منذ الانتخابات العامة في العام 2008، وفي بعض الحالات، كما هو الحال في الانتخابات الإقليمية في إقليمي غاليثيا والباسك في العام 2016، مما أدى إلى مسار خطير نحو فقدان الأهمية. وبالتوازي مع ذلك، شهدت انخفاضاً عدد الأشخاص المسجلين في صفوفه، فمثلاً منذ العام 2008 إلى العام 2016 انخفض عدد منتسبي الحزب الاشتراكي العمالي من 236.572 إلى 178.612 منتسباً [12].

وعلى نحو مماثل، واجه الحزب طوال هذه السنوات عمليات تغيير قياداته، الأمر الذي وضعه على حافة الانقسام الداخلي، في حين شهد زعماؤه الوطنيون تراجعاً تدريجياً في مؤشرات مصداقيتهم. وكان هذا هو الانحدار الذي شهده حزب العمال الاشتراكي الإسباني من كونه الحزب المهيمن الذي تمكن من ممارسة الهيمنة الاجتماعية والسياسية على اليسار الإسباني، إلى التنافس على مكانته انتخابياً على الوسط واليسار مع تشكيلات أخرى ما يسمى بالسياسة الجديدة، مثل حزبي بوديموس (Podemos) ومواطنون (Ciudadanos)[13].

للعثور على تفسيرات لذلك التراجع، ومحاولة الوصول إلى الحلول المناسبة، خصص الاشتراكيون ساعات طويلة للنقاش الداخلي في المؤتمرات السياسية للحزب، مثل المؤتمر السياسي في تشرين الأول 2011، والمؤتمر الاتحادي الثامن والثلاثون في المدة 3–5 كانون الثاني 2012، والمؤتمر السياسي في تشرين الثاني 2013، والمؤتمر الاستثنائي الكونغرس الاتحادي في 26–27 تموز 2014، وفي هذه الاجتماعات، أعادوا تحديد مواقفهم الأيديولوجية، وقدموا تحليلات واسعة النطاق للسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإسبانيا المعاصرة، ولكنهم أعادوا أيضاً تصميم جزء من بنية العضوية في الحزب، فشجعوا على زيادة المشاركة والديمقراطية الداخلية، في حين روجوا لصيغ مبتكرة لاختيار زعمائه، مثل الانتخابات التمهيدية لانتخاب أمينه العام. وعلى الرغم من كل هذه الجهود، حتى الآن، لم ينجح أي من المقترحات، لا الأيديولوجية البرامجية ولا العضوية، في قلب الوضع.

لقد كتب العديد من الباحثين الإسبان عن النشوة الحرجة التي يمر بها الحزب الاشتراكي العمالي، لكنه في كثير من الأحيان، لم تتجاوز المساهمات مجرد تحليل للأحداث [14]، وهناك أيضاً بعض القضايا التاريخية التي يجب أخذها بعين الاعتبار[15]، إلى جانب ذلك، ومنذ العام 2012 على الأقل، حاولت مساهمات أكاديمية مختلفة فهم الجذور العميقة للوضع، بدءً من تحليل البيانات التي تشهد على تراجع الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية ككل وأياً كان الأمر، فإن الافتقار إلى منظور زمني كافٍ جعل المهمة التفسيرية صعبة للغاية [16]

لقد كانت العوامل الإيديولوجية والبرامجية، وكذلك الانقسامات فيها، عنصراً مهماً للغاية عند تحديد الانخفاض أو الزيادة في الدعم للحزب، فالخطوط البرامجية التي قدمها آخر ثلاثة قادة اشتراكيين، والتعبيرات ذات الطبيعة الأيديولوجية المستمدة من هذه الحقب العميقة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي كان لها أثر كبير في تطور فكر الحزب وموقعه السياسي.

ثالثاً: النظام الأساسي للحزب

تم تعديل هذا النظام الأساسي للحزب بموجب قرارات المؤتمر الاتحادي الثامن والثلاثين لحزب العمال الاشتراكي المنعقد في إشبيلية للمدة 3–5 شباط 2012 ، من خلال الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر والتي حملت عنوان النظام الأساسي (ESTATUTOS) [17]

جاء الفصل الأول منه تحت عنوان (المبادئ التنظيمية المشتركة)، وورد في المادة الأولى أن "اسم الحزب هو حزب العمال الاشتراكي الإسباني PSOE ، وشعاراته هي السندان والمحبرة والقلم والكتاب والقبضة والوردة، ومكعب أحمر بالأحرف الأولى PSOE باللون الأبيض من الداخل و مكعب أحمر بقبضة اليد وداخله وردة بيضاء". وعرَّفت المادة الثانية الحزب بأنه: "منظمة سياسية للطبقة العاملة والرجال والنساء الذين يناضلون ضد جميع أنواع الاستغلال، ويطمحون إلى تحويل المجتمع ليصبح مجتمعاً حراً ومتساوياً وداعماً وسلمياً، يناضل من أجل تقدم الناس. وأهدافه وبرامجه هي تلك المنصوص عليها في إعلان المبادئ وفي قرارات مؤتمراته"[18] .

وجاء في المادة الثالثة أن تنظيم الحزب يستلهم مبادئه من عدة أمور، من بينها: الديمقراطية كشكل من أشكال المشاركة والمسؤولية المشتركة للأعضاء في حياة الحزب، واحترام حرية الضمير وحرية التعبير داخل الحزب لكل عضو، وأن الحرية الكاملة للمناقشة الداخلية مكفولة، سواء لكل عضو على حدة أو من خلال تيارات الرأي المختلفة التي تشكلها مجموعة الأعضاء الذين يحتفظون بنفس المعايير والآراء، والالتزام بالقرارات الصادرة عن الجهات المختصة في الحزب، والمفهوم الفيدرالي للحزب، إذ يُفهم على أنه تكامل المجتمعات التي تتألف منها وعلى أساس استقلالية هيئاتها ضمن السلطات التي تتوافق معها قانوناً، وأن وحدة الحزب ترتكز بشكل أساسي على وحدة الفكر الأساسية الواردة في برنامجه، وفي قرارات المؤتمرات، وفي وحدة عمل أعضائه تجاه المجتمع[19].

أما الباب الثاني فتضمن إجراءات انتخاب هيئات الحزب، فجاء في المادة الخامسة أنه يتم اختيار الهيئات التمثيلية وفقا للمعايير التالية: إن انتخاب الهيئات التنفيذية للبلديات والمقاطعات من خلال نظام التصويت بالأغلبية، ويتم انتخاب اللجان التنفيذية على مستوى المقاطعات أو الجزر أو المناطق أو الوطنية واللجان التنفيذية الفيدرالية وفقًا للنظام الآتي: انتخاب الأمين العام: عن طريق التصويت الفردي والمباشر والسري لجميع مندوبي الكونغرس في المنطقة المعنية. ويتم انتخاب المندوبين إلى المؤتمرات، والمشاركين في المؤتمرات وأعضاء اللجان البلدية أو الإقليمية أو الجزرية أو الإقليمية أو الوطنية والاتحادية في قوائم كاملة ومغلقة ومحظورة [20].

أما المادة السادسة فقد اختصت بالانتماء للحزب، وجاء فيها: يمكن للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً والذين يعبرون عن استعدادهم للتعاون والمشاركة في أنشطة الحزب الحصول على صفة المنتسبين إلى حزب العمال الاشتراكي الإسباني، وأنه يتم الحصول على حالة العضو أو المنتسب، سواء كمناضل أو كمتعاطف، من خلال بعد التسجيل الرسمي. وقررت المادة السابعة أنه يجب على أعضاء الحزب أن يعملوا في بعض الحركات الاجتماعية، مثل النقابات (الاتحاد العام للعمال)، ويجب عليهم أثناء عملهم أن يطبقوا ويدافعوا عن استراتيجية الحزب، التي تقررها الأجهزة المختصة في الحزب في كل حالة . وأشارت المادة الثامنة إلى أن العضو الذي يلاحظ عليه سوء سلوك مدني أو أخلاقي، أو يفشل في الالتزام ببرنامج الحزب أو اتفاقياته أو قراراته، أو يعبر علناً عن آرائه بعبارات غير مسؤولة أو بعدم الولاء للحزب أو أعضائه، أو يرتكب أعمالاً غير انضباطية أو إهانة أو التشهير بأي شخص منتسب، أو بأي طريقة أخرى تنتهك الالتزامات التي تفرضها هذه القوانين على جميع أعضاء الحزب، ستتم معاقبته بقرار من الهيئات المختصة، بإجراءات قد تصل إلى حد للطرد تطبيقا للوائح الداخلية الحالية . وحددت المادة التاسعة أنه لا يجوز لأعضاء الحزب تقديم دعمهم أو المشاركة في المظاهرات أو

الأحداث أو أي مبادرة سياسية أخرى تروج لها منظمات أخرى محظورة صراحة من قبل أجهزة الحزب أو التي تحتوي دعوتها على تناقض مع قرارات اللجنة الفيدرالية أو مؤتمرات الحزب[21].

أما الباب الثاني فقد اختص بالناشطين في الحزب، فجاء في المادة (11) أن حقوق الناشطين تتمثل في: الحق في الحصول من الحزب على التدريب السياسي أو الفني الذي يسمح له على أفضل وجه بالتعاون في النضال من أجل الاشتراكية، والحق في الحصول عبر قنوات العضوية على معلومات حول القرارات التي تتخذها أجهزة الحزب على مختلف المستويات، وبشكل عام حول كل القضايا التي تؤثر على الحياة الداخلية للحزب، ونشاطه المؤسسي، والحق في الانتماء إلى الجماعات الاشتراكية التي يتم تشكيلها أو الموجودة، وفي التعبير الحر عن الأفكار أو المبادرات داخلها، والحق في مناقشة وانتقاد المواقف السياسية الخاصة بالآخرين من خلال التعبير الشفهي أو الكتابي الحر والتواصل الحر داخل الحزب، والحق في تنظيم المظاهرات العامة، والتعبير عن الآراء بحرية وإخلاص ومسؤولية، وفي حدود احترام كرامة الشعب، وكذلك القرارات والاتفاقات التي تعتمدها أجهزة الحزب بشكل ديمقراطي، الحق في الترشح والتصويت في أي عملية انتخابية داخلية وخارجية تنشأ، دون أي نقض أو اعتراض ينطوي على تمييز، باستثناء القيود المنصوص عليها في هذا النظام، والحق في الرقابة السياسية على المنتخبين والمسؤولين، بناء على المعلومات الصادقة وحرية التعبير، والحق في التنافس في أي مناسبة لشغل الوظائف مدفوعة الأجر في الحزب، مما يمنع حرية تعيين المتعاونين أو المسؤولين أو الموظفين، إلا في مناصب الثقة المطلقة. ويدعو الحزب إلى الديمقراطية المتساوية بين الرجل والمرأة، وبالتالي يتبنى نظام التمثيل المتوازن الذي بموجبه لا يقل تمثيل أي جنس عن 40% ولا يزيد عن 60% في أي إدارة أو رقابة أو تنفيذية للحزب، ومنهم قيادات المفوضيات والمتحدثين الرسميين لها، والمناصب التي يقع تعيينها على الفئات الاشتراكية في المؤسسات، وتنطبق هذه النسبة على تشكيلة المرشحين

الانتخابيين، سواء في القائمة بأكملها أو في مجموعة المناصب التي من المتوقع أن يتم انتخابهم لها، وأنه سيتم إبطال القوائم التي لا تتوافق مع أحكام هذا القسم أو لن يتم التصديق عليها من قبل الهيئات المختصة، وأن أي استثناء لهذه القاعدة يجب الحصول على موافقة الجهة المختصة بعد تقرير مسبب[22].

أما واجبات الأعضاء فتتمثل في: الشعور بالمسؤولية في العمل وفي كافة المجالات التي يمارسون نشاطهم فيها، والدفاع عن المصالح العامة للحزب، وإعلان المبادئ والبرامج والقرارات والأنظمة الأساسية التي أقرتها مؤتمراتها، وكذلك الاتفاقيات المنبثقة عنها بشكل شرعي، والتضامن المادي والمعنوي مع بقية نشطاء الحزب واحترام آرائهم ومواقفهم، والالتزام بالأنظمة واللوائح والأنظمة الداخلية الأخرى، وكذلك الالتزام بالقرارات والمبادئ التوجيهية والتعليمات التي تصدرها هيئات الحزب في ممارسة صلاحياتها، والقيام بأعمال سياسية واجتماعية ونقابية محددة تحت إشراف اللجنة التنفيذية للبلدية أو المنطقة، وقبول مهام التمثيل السياسي المطلوبة ديمقراطياً أو المحددة تنفيذياً، حسب الحالة وما لم يكن هناك ظرف أو سبب مبرر، وأشارت المادة (12) إلى أنه الناشطين يفقدون عضويتهم ممن لم يسددوا أكثر من ستة أشهر من الاشتراكات، بعد إخطارهم كتابياً، حتى يتم سداد الاشتراكات المستحقة، إلا في الحالات التي يكون فيها ما يبرر ذلك هو أن يكون عدم المساهمة بسبب حالة البطالة، أو أي سبب آخر من أسباب القوة القاهرة، التي تمنع الشخص من مواجهتها[23].

أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان (المتعاطفون) فقد جاء في المادة(13) حقوق الداعمين، ومنها: الحق في الحصول من الحزب على التدريب السياسي أو الفني الذي يسمح على أفضل وجه بالتعاون في النضال من أجل الاشتراكية ونجاح المهام الموكلة لهم، والحق في الحصول، من خلال قنوات العضوية، على معلومات حول القرارات التي تتخذها أجهزة الحزب على مختلف المستويات، النشاط المؤسسي للحزب، والحق في تنظيم المظاهرات العامة والتعبير عن الآراء بحرية وإخلاص

ومسؤولية مع احترام كرامة الشعب، وكذلك القرارات والاتفاقات التي تعتمدها أجهزة الحزب بشكل ديمقراطي، في إطار صلاحياتها القانونية، والحق في أن يتم استشارتهم في الانتخابات الداخلية التي تتم من خلال الإجراء الأولي، على النحو المحدد في اللائحة المنظمة لذلك، أما أهم واجبات الداعمين: الشعور بالمسؤولية في العمل وفي كافة المجالات التي يمارسون نشاطهم فيها، والدفاع عن المصالح العامة للحزب، وإعلان المبادئ، والبرنامج، والقرارات والأنظمة التي أقرتها مؤتمراتها، وكذلك الاتفاقيات الصادرة بشكل شرعي عن هيئاتها الإدارية، وعدم الانتماء إلى حزب سياسي آخر، والالتزام بأية قرارات تصدر عن الجهات المختصة في إطار نشاطها الرقابي وبالإجراءات اللازمة، وتقديم المساعدة الفعالة لأية أحداث في الحياة السياسية التي يدعو إليها الحزب، ويفقد صفة المتعاطف في حالة ظهور أي نشاط مخالف للاتفاقيات والقرارات والأنشطة التي اعتمدها الحزب وطورها، وكذلك في حالة عدم الالتزام بالواجبات المقررة[24] .

أما المادة (14) فقد اختصت باتفاقيات التعاون بين الجمعيات والمجموعات الأخرى، فجاء فيها يجوز للحزب الاشتراكي العمالي إبرام اتفاقيات تعاون مع الجمعيات الثقافية والمهنية والترفيهية والاحتجاجية والتعاونيات ومراكز الدراسات والمنظمات الفنية ونوادي الرأي أو ما شابه ذلك التي تنفذ عملها داخل الحركات الاجتماعية وعالم الثقافة والبحث النظري والأيديولوجي والجامعة، والمتطلبات الاجتماعية شريطة ألا يكون هناك أي تناقض في نظامه الأساسي أو في أغراضه مع المبادئ الأيديولوجية وقرارات مؤتمرات الحزب الاشتراكي العمالي، وأن يتم إضفاء الطابع الرسمي على التعاون من خلال اتفاقية موقعة مع اللجنة التنفيذية تتوافق مع المجال الذي تعمل فيه والتي ستحدد واجبات وحقوق المنظمات المتعاونة، بما في ذلك الحق في المشاركة في المؤتمر ، في اللجنة الفيدرالية وفي اللجان الإقليمية أو القومية[25] .

أما المحور الثالث فكان عن: الهيكل العام للحزب، فذكرت المادة (15) أن حزب العمال الاشتراكي هو منظمة سياسية اتحادية، تم تشكيلها على أساس مجموعات المقاطعات والبلديات والجزر، ويتم تنظيمها في أحزاب أو اتحادات من الجنسية أو المنطقة، وذكرت المادة (16) أن كل حزب فرعي في الأقاليم اسمه الخاص، والذي يجب بالضرورة أن يكون مصحوباً بالمختصر (PSOE)، وأشارت المادة (17) إلى أنه يجب أن تصدق اللجنة الفيدرالية على الاسم والتنظيم والنظام الأساسي لكل حزب أو اتحاد إقليمي أو وطني خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تقديمه [26].

فيما ذكرت المادة (23) أنه يجوز للإسبان المقيمين خارج حدود إسبانيا، دون المساس بعضويتهم في الأحزاب للأممية الاشتراكية، وبإذن مسبق من اللجنة التنفيذية، الانضمام إلى الحزب الاشتراكي العمالي من خلال تشكيل مجموعة في مكان إقامتهم، وإن مجموعات (PSOE) في الخارج تخضع لقواعدها الخاصة، والتي ستتم الموافقة عليها من قبل اللجنة الفيدرالية، وأن يتم ضمان تمثيل نشطاء الحزب الاشتراكي العمالي في الخارج في الكونغرس الاتحادي واللجنة الفيدرالية[27] .

أما الفصل الثالث (المنظمات القطاعية) فقد جاء في المادة (24) أنه لدى حزب العمال الاشتراكي الإسباني ست منظمات قطاعية هي: المنظمة القطاعية للتعليم؛ التنظيم القطاعي للبيئة؛ التنظيم القطاعي لمشاركة المواطنين؛ منظمة القطاع الصحي; التنظيم القطاعي لمجتمع المعلومات، والتنظيم القطاعي لرواد الأعمال والاقتصاد الاجتماعي والعاملين لحسابهم الخاص، وذكرت المادة (25) أن المنظمات القطاعية هي هياكل للمشاركة المباشرة لأعضاء حزب العمال الاشتراكي الإسباني في مهام المعلومات والنقاش والمقترحات المتعلقة بالمسائل التي تدخل في نطاق عملها، وأنه يجوز للمنظمات القطاعية تقديم تحليلات ومقترحات إلى الهيئات الإدارية للحزب في منطقتها، ويمكنها المساهمة في تطوير البرامج السياسية والانتخابية للحزب[28].

أما المحور الرابع (هيئات الحزب الفيدرالي) فقد اختص الفصل الأول بالكونغرس الاتحادي، فذكرت المادة (31) أن الكونغرس الاتحادي هو الهيئة السيادية للحزب، ووظائفه الرئيسة هي أنه: يحدد المبادئ وبرامج الحزب ويحدد خطه السياسي ويبين استراتيجيته، ومناقشة والحكم على إدارة اللجنة التنفيذية الفيدرالية واللجنة الفيدرالية ولجنة الأخلاقيات والضمانات الفيدرالية، وينتخب اللجنة التنفيذية الفيدرالية، ولجنة الأخلاقيات والضمانات الفيدرالية، و65 عضواً في اللجنة الفيدرالية. ويتكون الكونغرس الاتحادي من: الوفود المنتخبة في مجالس المقاطعات والجزر، ووفد الشباب الاشتراكي الإسباني المنتخب في المؤتمر المعني بالمنظمة، ووفد من كل من المنظمات القطاعية. وأن المؤتمر ينعقد عادة بين السنة الثالثة والرابعة من المؤتمر العادي السابق[29].

وأشارت المادة (32) إلى أنه يتم إجراء انتخاب مجلس الإدارة والتصويت على القرارات والآراء والاتفاقيات، فضلاً عن إدارة اللجنة التنفيذية الفيدرالية واللجنة الفيدرالية للأخلاقيات والضمانات، من خلال التصويت الفردي والعام من الأعضاء. فيتم انتخاب الأمين العام، بشكل فردي ومباشر وسري من وفود الكونجرس بأكمله، ويتم انتخاب اللجنة التنفيذية الاتحادية التي يقترحها الأمين العام المنتخب، عن طريق التصويت الفردي والمباشر والسري لجميع المندوبين، ويتم إجراء انتخاب اللجنة الفيدرالية للأخلاقيات والضمانات من خلال نظام تصويت الأغلبية في التصويت الفردي والسري للمندوبين بعد تقديم الترشيحات إلى اللجنة الانتخابية، في قوائم كاملة ومغلقة. بينما أشارت المادة (33) إلى أنه تتم دعوة المؤتمر الاتحادي للحزب إلى الانعقاد من قبل اللجنة الفيدرالية، التي تحدد مواعيد ومكان الاجتماع قبل (60) يوماً على الأقل، وأن يتم إرسال مقترح لجدول الأعمال المؤقت الذي أعدته اللجنة الفيدرالية، إلى جانب التقارير الإدارية للجنة الفيدرالية واللجنة التنفيذية الفيدرالية ولجنة الأخلاقيات والضمانات الفيدرالية، إلى جميع المجموعات[30]

أما المادة (35) فقد اختصت باللجنة الفيدرالية التي تتكون من: أعضاء اللجنة التنفيذية الاتحادية، والأمناء العامون للأحزاب الوطنية، واتحاد المغتربين، ومنسقو المنظمات القطاعية على المستوى الاتحادي، ورئيس المجموعة البرلمانية الاشتراكية في البرلمان الإسباني، والناطق الرسمي باسم المجموعة البرلمانية الاشتراكية في مجلس الشيوخ، ورئيس الوفد الاشتراكي الإسباني في البرلمان الأوروبي. يجوز للأمناء العامين السابقين والرؤساء الإقليميين لحزب العمال الاشتراكي حضور اجتماعات اللجنة الاتحادية. وجاءت المادة(36) لتحدد مسؤوليات اللجنة الاتحادية، وأهمها: تحديد سياسة الحزب بين المؤتمرين الحزبيين، وإعداد وإقرار البرنامج الانتخابي على مستوى الولاية، ومراقبة عمل الحكومة الوطنية والتطور التشريعي، والتكيف مع أنماط الإدارة الاشتراكية، ووضع الخطوط الأساسية للسياسة الانتخابية للحزب وفقاً لقرارات مؤتمراته وتنسيق البرامج الانتخابية لكل اتحاد وطني والمصادقة عليها مع البرنامج الاتحادي، والمصادقة على مقترحات المرشحين والقوائم الانتخابية التي تعرض عليها، بعد أخذ رأي لجنة القائمة الاتحادية، وتحديد سياسة تحالف الحزب وحل التناقضات بين الاتحادات والمنتدى المركزي الأوروبي في هذا الشأن، والتصديق على النظام الأساسي للأحزاب أو الاتحادات الإقليمية أو الوطنية أو الإقليمية، والموافقة على نتائج المؤتمرات أو الندوات التي تعقد لتطوير الخط السياسي للحزب، وفحص تقارير اللجنة الفيدرالية للأخلاقيات والضمانات وفهم المسائل التأديبية الموكلة إليها بموجب النظام الأساسي، وملء أي شواغر قد تنشأ في اللجنة التنفيذية الاتحادية ولجنة الأخلاقيات والضمانات الاتحادية، والموافقة على ميزانيات الحزب، وتسمية المرشح لرئاسة الحكومة[31].

وخصص الفصل السابع لحسابات الحزب فجاء في المادة (58) أنه يتم إجراء تدقيق خارجي لحسابات الحزب سنوياً، وذلك للإشراف على محاسبته وإدارته ويجوز للمركز، عند الضرورة، تكليف عمليات تدقيق خارجية لحسابات أي فرع من فروع الحزب. أما الفصل الثامن فخصص للانتماء والتعداد، فذكرت المادة (59) أن أمانة

المنظمة مسؤولة عن الإشراف على إحصاء أعضاء الحزب، وإعداد وصيانة التعداد العام للمنتسبين، ومن بين وظائفها إبلاغ الهيئات المختصة، ضمن المواعيد النهائية المحددة في النظام الأساسي، بتكوين التعدادات في العمليات الانتخابية وضمان الامتثال الصارم لأحكام النظام الأساسي في كل ما يتعلق بعمليات الانتساب والتحويلات . فيما اهتم الفصل التاسع بالمؤتمرات، فجاء في المادة (60) يعقد حزب العمال الاشتراكي الإسباني، مرة واحدة على الأقل بين المؤتمرات، مؤتمرات حول القضايا السياسية والقطاعية ذات الأهمية الخاصة، مع جدول أعمال محدد، وتكون الهيئة التي تعقد المؤتمرات هي اللجنة الاتحادية بمبادرة منها أو بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية الاتحادية[32].

أما المحور الخامس فكان عن إدارة الحزب وأصوله، واختص الفصل الأول بالصلاحيات الممنوحة لأعضاء اللجان التنفيذية، فبينت المادة (61) أن اللجنة التنفيذية الاتحادية هي الهيئة المختصة بمنح أكبر عدد من صلاحيات السلطة اللازمة لحسن سير العمل والإدارة في مجال الإدارة والمالية للحزب، وحددت المادة (63) أن تلك الصلاحيات تنتفي بمجرد انعقاد كونغرس الحزب . واهتم الباب الثاني بأصول الحزب، فجاء في المادة (64) أنه من أجل فرض رقابة كافية على مسائل إدارة الأصول، لابد الموافقة الصريحة المسبقة من اللجنة التنفيذية الاتحادية لإضفاء الطابع الرسمي على عمليات شراء أو بيع أو رهن الأصول. فيما اختص الفصل الثالث بإعداد الميزانيات فذكرت المادة (65) أن مسؤولية الموافقة على مشروع ميزانية الحزب، تقع على عاتق اللجنة الفيدرالية، وأنها يجب أن توافق على موازنات الانتخابات (ميزانيات الحملات الانتخابية) ما دامت على مستوى الأقاليم. أما الفصل الرابع فركز على تمويل وإنفاق ومحاسبة اتحادات الحزب، فأشارت المادة (66) إلى أن اللجنة الفيدرالية التنفيذية تحدد اللوائح الإلزامية المتعلقة بإدارة وتمويل ومحاسبة الهيئات المختلفة للحزب، ويتم إبلاغ اللجنة الفيدرالية بها بشكل كامل، وذكرت المادة (67) أنه يجوز طلب إجراء عمليات تدقيق خارجية، عند الضرورة، للحصول على

معرفة تفصيلية بالحسابات المعنية . أما الفصل الخامس المتعلق بالاشتراكات، فذكرت المادة (69) أنه يتم تحديد رسوم العضوية سنوياً من قبل اللجنة الاتحادية بناءً على اقتراح من اللجنة التنفيذية الاتحادية، وأنه يجوز لمجموعات البلديات والمقاطعات، بموافقة جمعيتها وبتفويض من اللجنة التنفيذية الاتحادية، إعادة جزء من رسوم العضوية الخاصة بها إلى المتقاعدين وكذلك الذين يطلبون ذلك بطريقة منطقية ومبررة بسبب ظروفهم الاقتصادية الخاصة[33]

أما المحور السادس فقد اختص بالإجراءات الانتخابية، فجاء في المادة (72) أنه يتم إعداد قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية والمحلية والجهوية ومختلف المناصب العامة باسم الحزب الاشتراكي في المؤسسات على عدد من الأسس ومنها : المساواة بين جميع الأعضاء في الوصول إلى المناصب العامة التابعة للحزب، والتمثيل الاجتماعي للمرشحين، ومبدأ الجدارة الذي يضمن اختيار الأكثر كفاءة، والتجديد الدوري والتدريجي في ممارسة الوظائف العامة، مع تجنب تراكم المناصب العضوية والمؤسسية. وحددت المادة (73) أنه لا يجوز لأعضاء الحزب الاشتراكي العمالي أن يشغلوا في الوقت نفسه أكثر من منصب مؤسسي منتخب مباشرة[34].

رابعاً: الدور السياسي للحزب بعد التحول الديمقراطي في إسبانيا

بعد وفاة الجنرال فرانكو في تشرين الثاني 1975 وعودة النظام الملكي البرلماني والديمقراطية إلى إسبانيا، ألغي قرار حظر الأحزاب الصادر عن نظام فرانكو، وفي العام 1977 أجريت أول انتخابات ديمقراطية بعد نهاية عهد الدكتاتورية، وخاضها فيليبي غونثالث زعيماً لحزب العمال الاشتراكي وأصبح نائباً بالبرلمان وزعيماً لأكبر أحزاب المعارضة البرلمانية، وكرر الشيء نفسه في انتخابات العام 1979 مع زيادة عدد مقاعد حزبه البرلمانية ليصبح بديلاً ممكناً في الحكم[35].

وسعى غونثالث إلى تخلي الحزب الاشتراكي العمالي عن مبادئه الماركسية والتطور باتجاه الاشتراكية الديمقراطية الإصلاحية، وفشل في تحقيق ذلك في مؤتمر الحزب المنعقد في أيار 1979 أمام ضغوط جناح أقصى اليسار بالحزب، ولكنه ما

لبث أن فرض زعامته وتمكن بفضل كاريزميته وموهبته في الإقناع من تحقيق ما أراد في مؤتمر استثنائي عقده الحزب في أيلول من العام نفسه.

وفي انتخابات العام 1982 فاز الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني بأول أغلبية مطلقة في تاريخ الديمقراطية الإسبانية الحديثة، وكان إنجازاً يمثل المرة الأولى التي يتمكن فيها حزب يساري من تشكيل حكومة منذ العام 1936 (تاريخ بدء الحرب الأهلية الإسبانية)، وكان ذلك بمثابة إعلان انتهاء المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية وعودة الحياة السياسية إلى طبيعتها في إسبانيا [36].

وبدأ الحزب الاشتراكي عملية إصلاح شاملة للبلاد، فعلى الصعيد الاقتصادي اختار الاشتراكيون تطبيق براغماتية ليبرالية وقاموا بعملية إعادة هيكلة للقطاع الصناعي ووضعوا هدف خفض معدل التضخم كأولوية قصوى، ولكنهم لم يهملوا جانب الرعاية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات المجتمع كافة، كما أصلحوا الجيش وأبعدوه عن السياسة وحولوه إلى جيش محترف مهمته الدفاع عن الوطن، وأدت هذه الإنجازات لفوز الحزب الاشتراكي بالأغلبية المطلقة مرة أخرى في انتخابات العام 1986.

انضمت إسبانيا تحت قيادة الحزب الاشتراكي في العام 1986 إلى السوق الأوروبية المشتركة، ولكن سياسات الاشتراكيين "الليبرالية" زادت تدريجيا من استياء النقابات، التي نظمت أول إضراب عام ضد الاشتراكيين في العام 1988.

ونظم الحزب الاشتراكي في 1986 استفتاءً شعبياً على استمرار إسبانيا في حلف شمال الأطلسي، ورغم أن الاشتراكيين كانوا تاريخياً ضد عضوية إسبانيا بهذه المنظمة، فإن الحزب الاشتراكي طلب من المواطنين التصويت في الاستفتاء لصالح الاستمرار، ومن الطرائف أن خافيير سولانا، أحد زعماء الاشتراكيين المعروفين بمعارضتهم للناتو، تحول بعد سنوات من نجاح الاستفتاء إلى الأمين العام لتلك المنظمة الدولية.

وفي العام 1989 فاز الحزب الاشتراكي في الانتخابات، ولكن بفارق مقعد واحد أقل من الأغلبية المطلقة واستمر في الحكم، ثم عاد للفوز في العام 1993 مع استمرار تراجع شعبيته بسبب بدء ظهور فضائح الفساد والوضع الاقتصادي السيء والانقسام داخل الحزب بسبب سياسات خصخصة بعض الشركات العامة التي اتبعتها حكومته لمحاولة علاج الوضع الاقتصادي.

وفي العام 1996 خسر الحزب الاشتراكي الانتخابات بفارق ضئيل يزيد قليلا عن 1% أمام غريمه السياسي الأول: "الحزب الشعبي" اليميني، فقرر فيليبي غونثالث الانسحاب من مناصب المسؤولية في أجهزة الحكم، وفي العام 1997 استقال من منصب الأمين العام للحزب، فسقط الحزب في أزمة زعامة عميقة.

اختار الحزب الاشتراكي خواكين ألمونيا (Joaquín Almunia) أميناً عاماً ومرشحاً لانتخابات العام 2000، إلا أن النتائج الاقتصادية الجيدة التي حققتها حكومة الحزب الشعبي وانقسامات الاشتراكيين حول زعامة الحزب أسفرت عن فوز الحزب الشعبي بالأغلبية المطلقة، فاستقال خواكين ألمونيا من منصبه.

وفي حزيران 2000 انتخب الحزب الاشتراكي في مؤتمره العام الخامس والثلاثين خوسيه لويس ثاباتيرو (José Luis Zapatero) أميناً عاماً، وتحت زعامته بدأ الاشتراكيون في استعادة شعبيتهم تدريجياً وفازوا في الانتخابات البلدية والإقليمية عام 2003، ثم فازوا بالانتخابات العامة التي جرت بعد أيام من وقوع اعتداءات 11 آذار 2004 في مدريد، والتي نسبها كثير من المواطنين لمشاركة إسبانيا في تحالف الحرب على العراق (2003) الذي أيدته حكومة الحزب الشعبي وتظاهر ضده المواطنون في شوارع البلاد.

وفي العام 2008 عاد الحزب الاشتراكي للفوز في الانتخابات العامة تحت قيادة ثاباتيرو، بيد أن تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 أدى إلى تدهور أوضاع إسبانيا الاقتصادية ولم تتمكن الحكومة الاشتراكية من معالجتها، وتفاقمت معدلات البطالة وتدهورت شعبية الحكومة، ففاز الحزب الشعبي في

الانتخابات المبكرة التي أجريت في تشرين الثاني 2011 بالأغلبية المطلقة وعاد إلى الحكم.

وفي المؤتمر العام الثامن والثلاثين للحزب الاشتراكي في 2012 اختير ألفريدو بيريث روبالكابا (Alfredo Pérez Rubalcaba) أمينا عاما للحزب، وكان روبالكابا قد خاض انتخابات 2011 مرشحا للحزب في الانتخابات العامة خلفا لثاباتيرو وخسرها، ثم خسر الحزب تحت قيادته انتخابات اختيار ممثلي إسبانيا في البرلمان الأوروبي عام 2014، فأعلن روبالكابا نيته الاستقالة من منصبه.

وأجريت انتخابات أولية داخل الحزب في تموز 2014 بين ثلاثة مرشحين وفاز بها بيدرو سانشيز (Pedro Sánchez) وأصبح الأمين العام الجديد للحزب وخاض الانتخابات العامة في كانون الأول 2015، ولكنه لم يفلح في هزيمة الحزب الشعبي الذي تراجع دعم المواطنين له بسبب سياسات التقشف الاقتصادي التي اتبعها وفضائح الفساد التي لاحقته، وحل الحزب الاشتراكي في المركز الثاني محققا أسوأ نتيجة في عدد مقاعده البرلمانية (90 مقعداً) منذ بداية عهد الديمقراطية.

إن السنوات الخمس (2011–2016) التي شهدت إجراء ستة عشر انتخابات عامة وبلدية وإقليمية وأوروبية في إسبانيا، أوضحت النتائج السلبية التي حققها الاشتراكيون وتراجع دعمهم، ويمكن التمييز بين مرحلتين تتميزان بظروف مختلفة، تتزامن بداية المرحلة الأولى مع الانتخابات البلدية في أيار 2011، وتنتهي مع الانتخابات الكتالونية في تشرين الثاني 2012. وفي هذه المرحلة، يرتبط فقدان الأصوات بالتآكل الشديد الذي عانت منه حكومة ثاباتيرو، نتيجة تدابيرها الاقتصادية الاستثنائية، وكانت الانتخابات البلدية المذكورة هي المناسبة الأولى التي ظهرت فيها الأزمة الانتخابية، إذ ارتفعت نسبة الأصوات التي حصلت عليها قبل أربع سنوات (2008) من 34.92% إلى 27.79% منها فقط، وحدثت الهزيمة النهائية بعد ستة أشهر فقط، في الانتخابات العامة في تشرين الثاني، في هذه الحالة، خسر حزب العمال الاشتراكي ما يزيد قليلاً عن ثلاثة عشر نقطة مئوية من الدعم، وكان

الانخفاض من 43.9% من الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات العامة عام 2008، إلى نسبة ضئيلة بلغت 28.8% في انتخابات عام 2011. وواصل الاشتراكيون سقوطهم الحر في الانتخابات التالية: الانتخابات الإقليمية، أولاً في الأندلس ولاحقاً في غاليثيا وأوسكادي وكاتالونيا، كانت الهزيمة في الأندلس مؤثرة للغاية، إذ تمكن حزب الشعب، لأول مرة، من تجاوز الاشتراكيين في معقل تقليدي للأخيرين، بما يزيد قليلاً عن نقطة مئوية واحدة: 40.66% من الأصوات، مقارنة بـ 39.52% [37].

بدأت المرحلة الثانية بانتخابات البرلمان الأوروبي في أيار 2014، وقد حصلت قوة سياسية جديدة، بوديموس، التي ولدت قبل شهرين فقط من الموعد المحدد لهذه الانتخابات، على خمسة أعضاء في البرلمان الأوروبي بعد ما حصلت ما يزيد قليلاً عن مليون و200 ألف صوت، أي 7.96% من إجمالي الأصوات جميع أنحاء البلاد [38]. ومن جانب آخر ظهر حزب آخر قبل سنوات في كاتالونيا، وهو حزب المواطنون، وحصل في هذه الانتخابات الحصول على نائبين في البرلمان الأوروبي. وأفرزت نتائج الانتخابات الأوروبية هذه بداية سيناريو سياسي جديد بعيد كل البعد عن نظام الحزبين التقليدي، والذي سيستمر في الانتخابات الإقليمية والبلدية والعامة في السنوات التالية. فقد أُجريت الانتخابات الإقليمية والمحلية بشكل مشترك في مايو 2015. واستمر انهيار التصويت الاشتراكي، حيث خسر حزب العمال الاشتراكي ما يقرب من ثلاث نقاط مئوية مقارنة بالانتخابات السابقة [39].

بدأت نقطة التحول الحقيقية لحزب العمال الاشتراكي العمالي في انتخابات 20 كانون الأول 2015، عندما حصل على نسبة ضئيلة من الأصوات بلغت 22.01%، وهو ما يعني تسعين نائباً، أي أقل بعشرين نائباً من تلك التي حصل عليها في الانتخابات السابقة، وكانت هذه هي المرة الأولى في الانتخابات العامة التي يضطر فيها حزب العمال الاشتراكي إلى التنافس على مساحته الانتخابية وناخبيه التقليديين مع التشكيلين الجديدين، بوديموس وثيودادانوس (المواطنون)، ووضعت هذه

الانتخابات حداً للفكرة الخاطئة، بأن النظام الانتخابي الإسباني أدى حتماً إلى نظام الحزبين [40]. وعلى الرغم من كل شيء، فإن الكارثة النهائية للحزب الاشتراكي العمالي لم تأت بعد فشل تنصيب الزعيم الاشتراكي، الذي اختاره بعد توقيع اتفاق مع أحد الأحزاب الناشئة، حزب ثيودادانوس.

بعد أشهر من المحاولة الفاشلة، تم حل المجالس مبكراً، وتمت الدعوة لإجراء انتخابات جديدة في 26 حزيران 2016. وفي هذه الانتخابات، زاد حزب العمال الاشتراكي نسبة أصواته حتى وصل إلى 22.63% من الأصوات الصحيحة، لكنه شهد انخفاض تمثيله إلى 85 نائباً، علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن تراجع دعم الاشتراكيين لم يكن استثناءً لما عانت منه التشكيلات الديمقراطية الاجتماعية الأخرى في أوروبا، فإن هزيمة عام 2016 كانت ثاني أخطر هزيمة شهدتها التشكيلات الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، ولم يسبقها سوى هزيمة 2016 لحزب (PASOK) في اليونان [41].

جدول رقم (1)

تطور نسبة التصويت في الحزب الاشتراكي في الانتخابات العامة والبلدية والأوروبية (2008-2016)

ت	الانتخابات	النسبة
1	الانتخابات العامة / آذار 2008	% 43.86
2	الانتخابات الأوروبية / حزيران 2009	% 38.78
3	الانتخابات البلدية / أيار 2011	% 27.79
4	الانتخابات العامة / تشرين الثاني 2011	% 28.76
5	الانتخابات الأوروبية / أيار 2014	% 23.01
6	الانتخابات المحلية / أيار 2015	% 25.02
7	الانتخابات العامة / كانون الأول 2015	% 22
8	الانتخابات العامة / حزيران 2016	22.63

Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 251.

عند دراسة المرحلتين المشار إليهما ولمعرفة مسار التصويت الاشتراكي التقليدي، ما علينا سوى الذهاب إلى البيانات التي توفرها المسوحات الانتخابية، في هذه الحالة، اخترنا استخدام تلك التي قدمتها دراسات ما بعد الانتخابات التي أجراها مركز البحوث الاجتماعية (CIS) بعد الانتخابات العامة في تشرين الثاني 2011، وانتخابات البرلمان الأوروبي في آذار 2014، والانتخابات العامة في كانون الأول 2015 وحزيران 2016. واستناداً لتلك الدراسات اعترف 62.5% من الناخبين الاشتراكيين بأنهم صوتوا لهذا الخيار نفسه في الانتخابات العامة لعام 2008، بينما اعترف 22% من أولئك الذين ادعوا أنهم صوتوا لصالح حزب العمال الاشتراكي الناخبون الجدد و 18.5٪ جاءوا من الممتنعين عن التصويت، وكان المستفيد الرئيسي من تآكل الاشتراكية هو حزب الشعب، إذ ذكر 16.5% من أنصاره أنهم صوتوا للاشتراكيين في انتخابات عام 2008، لكن ثلاثة أحزاب أخرى على الأقل حصلت أيضاً على أصوات من حزب العمال الاشتراكي: تشكيل الانتماء الاجتماعي الليبرالي بقيادة الحزب الاشتراكي، الزعيمة الاشتراكية روزا دياز، اتحاد التقدم والديمقراطية . وبهدف تحليل انتقال الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي، من الممكن تحليل عمليتين انتخابيتين سابقتين: من ناحية، الانتخابات التي تحمل الاسم نفسه في عام 2009، ومن ناحية أخرى، الانتخابات العامة، وفقًا للبيانات المتاحة فإن 11.6٪ من المواطنين الذين قالوا إنهم صوتوا في انتخابات البرلمان الأوروبي في آذار 2014، ذكروا أنهم فعلوا ذلك لصالح حزب العمال الاشتراكي. إن الذين صوتوا للحزب نفسه في الانتخابات الأوروبية السابقة عام 2009، فإن ولاء التصويت الاشتراكي كان يمثل نسبة ضئيلة تبلغ 46.3%، و45.5% إذا اعتبرت الانتخابات أنها الانتخابات العامة. من جانبهم، من بين ناخبي حزب بوديموس، أقر 12.0% أنهم صوتوا لصالح الحزب الاشتراكي العمالي في الانتخابات الأوروبية عام 2009، وتنخفض هذه النسب الأخيرة إلى 11.6% و21.3% على التوالي. أما بالنسبة للناخبين في حزبCiudadanos ، فقد ذكر 1.4% و0.5% على التوالي أنهم

صوتوا لصالح الحزب الاشتراكي العمالي في الانتخابات الأوروبية عام 2009 وفي الانتخابات العامة عام 2011، وبالتالي، فمن الواضح أن الحزب الاشتراكي العمالي كان بمثابة أرض خصبة للتشكيلات الناشئة. ولكن على الرغم من كل شيء، ينبغي أن يكون من الواضح أن المصدرين الرئيسين للأصوات لصالح حزب بوديموس وحزب ثيودادانوس كانا الحزب الشيوعي والاتحاد الوطني الديمقراطي على التوالي، ويجب أن نضيف إلى ذلك الأصوات التي حصل عليها هذان الحزبان من الامتناع عن التصويت وضم ناخبين جدد[42].

وكانت الانتخابات العامة 2015 هي التي كشفت، للمرة الأولى، معنى انتقال الأصوات من الحزب الاشتراكي العمالي إلى قوى سياسية أخرى، فقد انخفض الولاء للتصويت بمقدار النصف تقريباً، 54.1%، وهو رقم لم يتم تعويضه على الرغم من حقيقة أن الاشتراكيين تمكنوا من جذب بعض الممتنعين عن التصويت، 6.3% و10.7%. % من الناخبين الجدد. وفي الوقت نفسه، فاز حزب بوديموس بنسبة 14.7% من ناخبي الحزب الاشتراكي العمالي السابقين، وقبل كل شيء، 34.6% من ناخبي الحزب الشيوعي، فضلاً عن 15.0% من ناخبي حزب اتحاد الوطني والديمقراطي (UP y D)، ولم تقتصر خسارة حزب العمال الاشتراكي للأصوات على تلك الأصوات التي منحها مباشرة لحزب بوديموس. ويجب الأخذ في الاعتبار هنا أن جزءً كبيراً آخر من دعمها السابق ذهب إلى القوى السياسية المرتبطة بحزب بوديموس، وتجمعاته من الاشتراكيين، ويجب أن نضيف إلى هذه الأصوات تلك التي حصلت عليها هذه التشكيلات من الامتناع 17.7%، ومن الناخبين الجدد 22.4%. على الرغم من أنه بدرجة أقل، فإن خسارة أصوات حزب العمال الاشتراكي يجب أن تُعزى أيضاً إلى الانتقال إلى (Ciudadanos)، والتي كما يتبين من تلك البيانات، تمكنت من الحصول على 8٪ من أولئك الذين صوتوا سابقاً للاشتراكيين، على الرغم من حقيقة أن مصدر الأغلبية للأصوات كان (UP y D)، وتحديداً 50% من ناخبيه السابقين.

وعلى الرغم من وجود بعض الفروق الدقيقة من حيث ولاء الأصوات للحزب الاشتراكي العمالي ومنافسه الرئيس على اليسار، في هذه الانتخابات تحت اسم (Unidos–Podemos)وهو الائتلاف السابق للانتخابات فقد ذكر 77.3% من المواطنين الذين أجابوا بأنهم صوتوا للاشتراكيين أنهم فعلوا ذلك في كانون الأول 2015، وبالتالي كان مستوى ولاء الناخبين في هذه الحالة أعلى مما كان عليه في الانتخابات السابقة. ومن جانبه، اكتسب حزب بوديموس وتجمعاته ولاء بين ناخبيه بنسبة تتراوح بين 72 و81%. ومن الحقائق ذات الأهمية الخاصة أن 54٪ فقط من أولئك الذين ذكروا أنهم صوتوا لصالح الحزب الشيوعي قد صوتوا لصالح حزب أونيدوس بوديموس، على الرغم من التحالف المذكور أعلاه. وثبت أيضاً أن الاشتراكيين استعادوا جزءً من الناخبين الذين انتقلوا سابقاً إلى بعض الحركات المرتبطة بحزب بوديموس، وفي الوقت نفسه، جزء صغير من كل من الممتنعين عن التصويت والناخبين الجدد، يمثل كل منهما 4.3% و6.1%، على التوالي، من الأصوات الاشتراكية.

أجريت الانتخابات العامة الإسبانية في 10 تشرين الثاني 2019 لانتخاب الهيئة التشريعية للولاية التشريعية الرابعة عشر، وهي ثاني انتخابات عامة تنظم في العام 2019 بعد استحالة تشكيل حكومة على ضوء نتائج انتخابات نيسان 2019 العامة والمشاورات السياسية التي تلتها، وهي رابع انتخابات عامة تجرى خلال أقل من أربع سنوات، وحقق حزب العمال الاشتراكي المرتبة الأولى محققاً 120 مقعداً، ولكن من دون تحقيق الأغلبية. أما الانتخابات العامة الاسبانية لانتخاب البرلمان الخامس عشر فقد حقق الحزب المرتبة الثانية بعد حزب الشعب في انتخابات تموز 2023 محققاً 122 مقعداً في مجلس النواب، ولكن ظلت المشكلة نفسها التي تعانيها السياسة الاسبانية، وهي عدم تمكن أي من الأحزاب السياسية من تحقيق الأغلبية المطلوبة، حتى بعد تحالفه مع الأحزاب القريبة من طيفه السياسي، مما عمق من

الأزمة السياسية في البلاد، والتي أدت إلى العديد من الانتخابات المبكرة خلال سنوات قريبة جداً من بعضها[43].

خامساً: أثر التطور الأيديولوجي وضعف القيادة على الموقف الانتخابي للحزب

تطورت برامج حزب العمال الاشتراكي وموقعه الأيديولوجي منذ العام 1996 حتى العام 2009، فشهد الحزب تحولاً طفيفاً نحو مواقف أكثر يسارية، في تحول بطيء منذ فوزه الانتخابي الأول في العام 1982، ففي العام 2009، ومع الأزمة الاقتصادية، وبفضل سياسات الإنفاق العام التي هدفت إلى وقف العواقب الأكثر ضرراً لتلك الأزمة، تمكن الاشتراكيون من استعادة مواقفهم الأيديولوجية قبل وصولهم إلى الحكومة في الثمانينيات، وتحديداً تلك المواقف الأكثر ميلاً نحو الطيف الأيديولوجي لليسار على مقياس التموضع الأيديولوجي الذاتي. ومع ذلك، بدءً من العام 2011 وقبل الانتخابات العامة في حزيران 2016، عانى حزب العمال الاشتراكي من انجراف أيديولوجي جديد تميز بالتحول التدريجي نحو مواقع أكثر مركزية، في هذه اللحظة ستحدث مفارقة هائلة، لأن المحاكاة بين الفضاءات الأيديولوجية للمجتمع الإسباني والمساحة المنسوبة إلى الحزب الاشتراكي العمالي لن تولد فقط دعماً انتخابياً أكبر لهذا التشكيل، بل على العكس تماماً، أسوأ النتائج في تاريخه كله[44].

وفيما يتعلق بحدوث عنصر آخر من العناصر التقليدية في تفسير التصويت، فقد كان تأثير القيادة أحد العوامل التي أعطيت الأهمية القصوى في الدراسات على المستوى الفردي [45]. وبهذا المعنى، فإن إدراك أن القيادة ليست أمراً يمكن ارتجاله، وأن شيخوخة، أو عدم قدرة أولئك الذين يقودون حزباً ما لا يتزامن دائماً مع ظهور بدائل قادرة على ممارسة قيادة بديلة وذات مصداقية[46]، ولعل هذا هو مما حدث في الحزب الاشتراكي العمالي في العام 2011 .

ومن الأمثلة على ذلك ولاية ثاباتيرو الأولى كرئيس للحكومة في العام 2004 التي بدأت مع تحقيق أحد الوعود التي قطعها خلال الحملة الانتخابية، وهو انسحاب

القوات الاسبانية من الأراضي العراقية، وبذلك أكد نيته تصحيح السياسة الخارجية التي اتبعها أثنار، ورغم كل شيء، لم يكن لهذا القرار علاقة بزيادة الثقة في شخصيته.

ومع أن حزب العمال الاشتراكي كان قد وعد خلال الحملة الانتخابية بالانسحاب الفوري للقوات الإسبانية من العراق في حال فوزه في الانتخابات التي جرت في 14 آذار 2004، إلا أن إعلان الرئيس الجديد خوسي لويس ثاباتيرو في اليوم الأول من تسلمه مهام الحكم في البلاد عن سحب القوات الإسبانية المتواجدة في العراق، وبالتحديد في مدينة الديوانية وأم قصر في البصرة، قد أثار الدهشة لدى الأوساط السياسية وحتى الرأي العام الإسباني المعارض لموقف حكومة الحزب الشعبي، إذ كان من المنتظر والمتوقع أن يكون الانسحاب من العراق خلال مزيد من الوقت وبشكل تدريجي يسمح بالمحافظة على صورة إسبانيا الخارجية، وبشكل لا يؤثر سلبياً على علاقتها مع العراق ومع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى رأي رئيس الحكومة الإسبانية الأسبق فيليب غونزاليث الذي ترأس عدة حكومات خلال المدة 1982- 1996، الذي أشار فيه إلى عدم اتفاقه مع التسرع في تنفيذ قرار الانسحاب[47].

وقد انتقد الحزب الشعبي الذي أصبح في المعارضة قرار حكومة ثاباتيرو بالانسحاب الفوري من العراق، وعدم طرح الموضوع للمناقشة في البرلمان للحصول على الموافقة اللازمة، حتى وأن هذا القرار كامل الشرعية لاستجابته مع وعد انتخابي قطعه الحزب الاشتراكي خلال الحملة الانتخابية. كما ركز الحزب الشعبي في مجمل انتقاداته على أن التسرع في تنفيذ قرار الانسحاب كان مدروساً من قبل الحزب الاشتراكي لتفادي الالتزام بقرار كان سيصادق عليه مجلس الأمن في حزيران 2004 يشرك دول الاتحاد الأوروبي في عملية إعادة إعمار العراق[48].

وكان بعض المراقبين يرون أن وقوع العمليات الإرهابية في مدريد قبيل إجراء الانتخابات كان يمكن أن يستثمر من قبل الحكومة الاشتراكية الجديدة لعدم المضي

قدماً في تنفيذ وعدها الانتخابي بسحب القوات من العراق والتراجع عنه ولو جزئياً، بالاستناد على أن البلد قد تعرض لهجمة إرهابية شرسة تلزم الحكومة الإسبانية أن لا تكون بعيدة عن ساحات مواجهة الإرهاب وعن حلفائها في الحلف الأطلسي. إلا أن المخاوف من انتقادات الرأي العام الداخلي وامكانية توجيه الاتهامات لها بالتخلي عن وعدها الانتخابي كان له تأثير بالغ، ودفعتها لاتخاذ قرار الانسحاب الفوري، بعد أن وجدت حكومة الحزب الاشتراكي نفسها أمام خيارين في غاية الصعوبة، إما تنفيذ وعد الانسحاب الفوري، أو إبقاء القوات الإسبانية في إطار قرار الأمم المتحدة الخاص باستقرار وأمن العراق. وبقيت هذه المخاوف نفسها تمنع قدوم الحكومة الإسبانية الاشتراكية من دفع وتفعيل العلاقات مع العراق، إذ كانت تخشى أن تتعرض لانتقادات القوى المعارضة للحرب داخل وخارج الحزب الاشتراكي، فضلاً عن أن المعارضة اليمينة التي تحاول وضع الحكومة في حرج أمام الرأي العام لتناقضها مع مواقفها السابقة من الموضوع والتي عارضت فيه دعم حكومة الحزب الشعبي للتدخل العسكري في العراق[49].

فضلاً عن أن التدابير المهمة التالية، مثل زيادة الإنفاق على التعاون، أو الموافقة على التعديلات المتعلقة بالانفصال والطلاق، أو تنظيم الزواج بين الأشخاص من نفس الجنس، لم تساعد في زيادة مصداقيتها . وبعد السنوات الأربع الأولى من توليه الحكم، تحول ثاباتيرو من نحو 67% من المواطنين الذين يثقون به أو كثيراً، إلى 27.2% فقط. إن إدارة الجدل حول إعادة الحدود الإقليمية، لاسيما فيما يتعلق بمسألة النظام الأساسي لكتالونيا، أثرت على عدم الثقة تجاه الرئيس[50].

لقد حصل الانهيار النهائي لثقة ومصداقية رئيس الوزراء تدريجياً، على الرغم من موافقة السلطة التنفيذية على قوانين جديدة من حيث المضمون، لاسيما في المجال الاجتماعي، مثل القانون الشامل لمناهضة العنف ضد المرأة، أو قانون المساواة، أو قانون المواعيد النهائية فيما يتعلق بالإجهاض، فضلاً عن تحقيق التخلي النهائي عن السلاح من قبل منظمة إيتا الانفصالية. فالتدابير الاقتصادية التي روج لها ابتداء

من أيار 2010 تناقضت بشكل جذري مع الخطاب الديمقراطي الاجتماعي، لكن كل شيء تغير بين أيار 2010 وأيلول 2011[51].

أعلن ثاباتيرو في 12 أيار 2010 في البرلمان وبسبب شدة الأزمة الاقتصادية، اعتماد تسعة تدابير تصحيحية، وكان يدرك في تلك اللحظة بالفعل التكلفة التي سيترتب على ذلك بالنسبة لمستقبله السياسي، وكذلك بالنسبة لمستقبل حزبه، إذ قال: "لن يفهم الكثير من المواطنين ذلك، أطلب المزيد من الجهد، وأطلب المزيد من الالتزام والإعلان لقطاعات معينة عن جهود كبيرة للغاية"، وفي أيلول 2011، وعشية الانتخابات العامة، اتفق الرئيس مع حزب الشعب على تعديل المادة 135 من الدستور لتحديد سقف للإنفاق العام وتحديد أولوية سداد الديون، وانتهت إجراءات اللحظة الأخيرة هذه إلى الإضرار ببيانات الثقة السلبية بالفعل، وفي غضون شهر واحد فقط، ارتفعت نسبة أولئك الذين أبدوا ثقة ضئيلة أو معدومة في ثاباتيرو من 81.5% إلى 84.9%[52].

أدت ولاية ثاباتيرو الثانية إلى تحول ملحوظ للغاية في الرأي العام، وبينما نأى البعض بأنفسهم عن الحزب في الحكومة، مدركين أنه أهدر المبادئ التقدمية لإدارة الأزمة وفق متطلبات خارجية، رأى البعض الآخر أن أعضاء السلطة التنفيذية ليس لديهم الاستعداد اللازم لحل الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي عانت منها البلاد . وهكذا، أصبحت إمكانية تكرار ثاباتيرو كمرشح لرئاسة الحكومة موضع تساؤل على الفور داخل الحزب الاشتراكي العمالي، بدأ القادة الإقليميون في ممارسة الضغط على ثاباتيرو لإعلان استقالته من رئاسة القائمة، وبهذه الطريقة، حاولوا التخفيف قدر الإمكان من تأثير ضعف شعبيته في مناطقهم، وفي نهاية المطاف، وافق الرئيس على هذه المطالبات، وأعلن ذلك صراحة في 2 نيسان 2011[53].

وفي الأشهر التالية، انتشرت الخلافات الداخلية لشغل المنصب الشاغر، وتضمنت الخيارات الدعوة إلى انتخابات تمهيدية لانتخاب مرشح لرئاسة الحكومة، أو الدعوة إلى مؤتمر استثنائي للحزب، وهكذا، تولى بيريث روبالكابا هذا المنصب

بعد موافقة اللجنة الفيدرالية، وترك انعقاد المؤتمر إلى ما بعد الانتخابات. إن هذه العملية، التي يبدو أنها كانت تهدف إلى تسهيل العبور السلمي، انتهى بها الأمر إلى أن تكون مضيعة للوقت في التجديد الضروري لهياكل السلطة الداخلية للحزب الاشتراكي العمالي، وكذلك في ترقية قيادات جديدة[54]

حصل روبالكابا في الانتخابات العامة لعام 2011، على أسوأ النتائج الانتخابية التي حققها حزب العمال الاشتراكي العمالي منذ الحقبة الانتقالية، ورغم كل شيء، وكما كان متوقعاً، لم تؤدي الهزيمة الانتخابية إلى انسحابه من خط المواجهة السياسية، ولكن بمجرد انعقاد المؤتمر، ترشح روبالكابا لهذا المنصب، وتنافس مع زميله السابق في الحكومة الكتالونية كارمي تشاكون، وفي 4 شباط 2012، وبأغلبية 22 صوتاً فقط، انتخبت الجلسة العامة للمؤتمر الاشتراكي روبالكابا أميناً عاماً جديداً، وكانت الخبرة آنذاك هي العامل الرئيس الذي استخدمه لجذب الدعم اللازم، لكن هذه التجربة هي التي أعاقت منذ البداية أي إمكانية لتجديد مؤكد للقيادة الاشتراكية. فخلال مدة السنتين والنصف التي قضاها مسؤولاً عن الأمانة العامة، فشل حزب العمال الاشتراكي في تعزيز نفسه كبديل، وكان على روبالكابا أن يرى كيف كانت ثقة المواطنين به تنهار شهراً بعد شهر، لذلك كانت الهزيمة الانتخابية الثقيلة التي تعرض لها في الانتخابات الأوروبية في أيار 2014، والتي كانت في نهاية المطاف بمثابة نهاية لحقبته على رأس حزب العمال الاشتراكي، ولم تتمكن رئيسة القائمة لانتخابات البرلمان الأوروبي، إيلينا فالنسيانو، من الحصول على نتائج مقبولة، وفي هذا السياق، أعلن روبالكابا استقالته من الأمانة العامة، وعقد مؤتمر استثنائي وإجراء انتخابات تمهيدية مبكرة لمن سيحل محله[55].

كان المؤتمر السياسي لعام 2013 قد قرر آلية لاختيار رئاسة الحزب، عمل روبالكابا والقيادة المنتهية ولايتها على تنفيذها، وهي بما أن محاولة التجديد من أعلى قد فشلت، فقد حان الوقت الآن لتعزيز التجديد من القاعدة التي من شأنها أن تحظى

بدعم غالبية منتسبي حزب العمال الاشتراكي، ومما لا شك فيه أن هذا الالتزام يمثل تقدما كبيرا على مستوى الديمقراطية داخل الحزب[56].

أُجريت الانتخابات التمهيدية المفتوحة في تموز 2014، وتمكن بيدرو سانشيز، رغم كل الصعاب، من الفوز بالأمانة العامة بفضل الاتفاق بين مؤيديه وأغلبية الاتحاد الاشتراكي الأندلسي، ولا يعني الاتفاق أن يكون الأمين العام هو من يتم اختياره بعد ذلك لرئاسة الحكومة، ومع ذلك أعلن سانشيز عن ترشيحه في كانون الأول 2014[57]

أدت الانتخابات الإقليمية والبلدية التي أجريت في أيار من العام نفسه، والانتخابات المحلية اللاحقة إلى تعقيد السيناريو الذي كان على سانشيز من خلاله تعزيز قيادته، وعلى الرغم من أن حزب العمال الاشتراكي عانى من انخفاض كبير للغاية في دعمه الانتخابي، إلا أنه على نحو متناقض، تمكن من تحسين مواقعه في السلطة، حيث وصل إلى الحكم في سبعة أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي، وساعد في استعادة مناصب كبيرة في مجال رئاسة البلديات بفضل الدعم المتبادل من القوى اليسارية الأخرى، ونتيجة لذلك ظهرت قيادات إقليمية جديدة مدعومة بالدعم الانتخابي والثقل المؤسسي، وانتهى الأمر بهؤلاء إلى تقديم أنفسهم في منافسة مع مزاعم تعزيز قيادة سانشيز، الذي لم يشارك حتى في الانتخابات. وقبل وقت قصير من الانتخابات العامة في كانون الأول 2015، قال 77.1% من المواطنين أن لديهم ثقة قليلة أو معدومة في المرشح الاشتراكي، وليس مستغربا أن تكون النتائج سلبية للغاية بالنسبة لحزب العمال الاشتراكي، إذ لم يحصل إلا على تسعين نائباً فقط. وبهذه الأرقام، كان مجال المناورة للتفاوض على حكومة محتملة محدوداً للغاية، وازداد الأمر تعقيداً عندما وضعت اللجنة الاتحادية، بعد أسبوع واحد فقط، شروطاً لا يمكن التغلب عليها في المفاوضات المحتملة مع التشكيلات الأخرى. ومع ذلك، أبرم سانشيز اًتفاقًا مع حزب المواطنين، وأخضعه لموافقة أعضاء حزبه، كان يعلم أن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمراريته، وأن تعزيز قيادته يتطلب الذهاب إلى المصدر الرئيس لشرعيته.

وفي نهاية المطاف، تمكن من التغلب على العقبة، لكنه لم يحصل على الدعم اللازم أو الامتناع عن التصويت من حزب بوديموس، وهو أمر ضروري للتغلب على التنصيب الذي قرر الخضوع له بعد رفض ترشيح ماريانو راخوي (Mariano Rajoy) لرئاسة الحكومة[58].

أدى الفشل في الانتخابات الجديدة إلى أن سانشيز لم يحقق هدفه الأول، وهو الوصول إلى الرئاسة، لكنه حصل على فرصة ثانية في رئاسة الحزب، وانتهى الأمر بالقيادة الضعيفة للغاية والخلاف مع العديد من قادة الأقاليم الاشتراكية إلى أن ينعكس في النتائج النهائية، إذ تم تخفيض التمثيل الاشتراكي في البرلمان إلى 85 نائباً، ومنذ ذلك الحين، ظهرت الانتقادات علناً، وشككت في أهمية استمراريته على رأس الحزب الاشتراكي العمالي، وكانت الحسابات البرلمانية المقترحة أكثر تعقيداً من سابقتها، ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، كان تحقيق التنصيب وتشكيل الحكومة يتطلب بالضرورة الدعم، ليس فقط من حزب بوديموس وحزب المواطنين، ولكن أيضاً دعم أو امتناع مختلف الأحزاب القومية عن التصويت، وتزامن مع ذلك تقديم الائتلاف الديمقراطي لكتالونيا (CDC) واليسار الجمهوري لكتالونيا (ERC) طلباً لإجراء استفتاء لتقرير المصير.

بدأت الأصوات في الظهور داخل حزب العمال الاشتراكي تطالب سانشيز بالسماح لحزب الشعب بالحكم من خلال الامتناع عن التصويت على التنصيب، وقد استخدم سانشيز هذا الطلب، الذي جاء من قادة بعض الاتحادات الأكثر نفوذاً، كملاذ أخير للدفاع عن موقفه ضد المنتقدين، وكان ذلك أفضل صيغة لتقديم نفسه كضامن لجوهر حزب العمال الاشتراكي في مواجهة أولئك الذين سعوا إلى تسهيل بقائه في الحكومة[59].

في تلك اللحظة، أصبح من الواضح جداً أن سانشيز كان مشغولاً بالتوفيق بين هدفين، من ناحية، تعزيز نفسه كزعيم داخل الحزب الاشتراكي العمالي في مواجهة الأصوات المتنافرة للنخب الإقليمية، ومن ناحية أخرى إيجاد الصيغة التي من شأنها

أن تجعل من الممكن التوصل إلى اتفاق حكومي يستوعب مطالب الشركاء المتباينين للغاية، لكنه لم يكن قادراً على التعامل مع كلتا المهمتين وفشل في كليهما، وأصبح الوضع نهائيا بعد النتائج السلبية للانتخابات في غاليثيا وإقليم الباسك، والتي شارك فيها الأمين العام بشكل مباشر في تسمية المرشحين، لذلك اضطر سانشيز بعد فترة وجيزة إلى تقديم استقالته بعد عدة مناورات دبرها منتقدوه[60].

الخاتمة:

يعد حزب العمال الاشتراكي الإسباني أحد أكبر وأهم حزبين سياسيين في تاريخ إسبانيا، وتولى رئاسة الحكومة لمدة طويلة تصل إلى أكثر من (21) سنة ما بعد التحول الديمقراطي، بيد أن موقع الحزب السياسي شهد تراجعاً انتخابياً وسياسياً، بسبب الارتباك الأيديولوجي والبرنامجي، والفشل في تعزيز قيادته المصحوب بفقدان مصداقيته المستمر، هذه العناصر، التي يمكن أن نطلق عليها ذات طبيعة داخلية، تم استكمالها بعناصر أخرى ذات طبيعة خارجية، تتعلق بتأثير الأزمة الاقتصادية والسياسية والمؤسسية الخطيرة على المواقف السياسية للناخبين الاشتراكيين، وكذلك على عمليات الحزب.

لقد عانى حزب العمال الاشتراكي من خسائر متتالية في موقعه السياسي في إسبانيا، ويمكن أن نرجع ذلك إلى:

1- الارتباك الأيديولوجي للحزب، فعلى الرغم من أنه سمة مشتركة مع بقية الأحزاب الاشتراكية في أوروبا، ليس العنصر الوحيد الذي تسبب في تراجعه، على الرغم من أنه يعمل كعنصر إضعاف في التصويت. ومن الصعب التأكيد على أن التراجع الاشتراكي، الذي تجلى قبل كل شيء في خسارة الانتخابات، يرتبط بتصور يتعلق بالتغيرات الأيديولوجية التي لم يستوعبها جميع الناخبين، على الرغم من أنه ناخبوها التقليديون، الأكثر ميلاً إلى اليسار والأقل ارتباطاً بالحزب، يشكلون عاملاً مهماً، وكان ذلك دائماً بالتزامن مع تفاعل سياق يتسم بقدر كبير من الشكوك السياسية.

2- تشكل القيادة عاملاً مفيداً آخر لفهم تراجع حزب العمال الاشتراكي، وصعوبة تعزيز قيادتهم هي أحد أعراضه وأحد أسبابه أيضا، منذ أن ترك فيليبي غونزاليس الأمانة العامة لحزب العمال الاشتراكي، أصبحت القيادة الاشتراكية بمثابة رصيد متنازع عليه، وأن القيادات الاشتراكية الجديدة لم تتمتع قط بمستويات كبيرة من ثقة المواطنين.

3- لا شك أن تراجع الناخبين التقليديين، والذي تفاقم منذ العام 2014 إلى الوقت الحاضر، هو من أوضح التعبيرات عن الأزمة التي يمر بها الحزب الاشتراكي العمالي، وهو بدوره أحد الأسباب التي ساهمت أكثر من غيرها في تراجعه، ورغم أنها لم تبدأ في ذلك العام، إلا أن هناك اختلافاً من حيث أهميتها وأسبابها مقارنة بالمراحل السابقة، وحتى ذلك التاريخ، كان الانخفاض مرتبطاً أكثر بالاستهلاك الناتج عن ممارسة الحكومة، والذي تفاقم بسبب قسوة بعض إجراءات التقشف الاقتصادي المعتمدة منذ عام 2010 فصاعداً، ولكن منذ عام 2014 فصاعداً كانت الأسباب مختلفة .

4- الأحزاب الجديدة المحسوبة على اليسار واليمين تستحوذ على جزء كبير من الناخبين الاشتراكيين، على الرغم من عدم الدمج الكافي للناخبين الجدد والممتنعين السابقين عن التصويت.

5- كان للعناصر الخارجية، دوراً قوياً في خلق والحفاظ على مناخ من الشكوك السياسية العالية، وهو ما ترجم زيادة في المواقف الساخطة التي عززت فك الارتباط الحزبي، مما ولد مساحة من التقلبات العالية التي غذَّت ما يسمى بالأحزاب الناشئة، وفي هذا الفضاء أظهر حزب العمال الاشتراكي انخفاضاً تدريجياً في شعبيته .

الهوامش

[1][1] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, El Partido Socialidta Obrero Español: de la hegemonia a la decadencia, Revista Española de Cincia Politica, Num. 44, Julio 2017 , p. 248.

[2] Ibid, p. 250.

[3] عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص 289.
[4] لمزيد من التفاصيل حول الحرب الأهلية الإسبانية ينظر : إيمان جواد هادي البرزنجي، الحرب الأهلية الإسبانية دراسة في الدور الألمانية والموقف الدولي 1936-1939، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2020 .
[5] عبد التواب أحمد سعيد، تاريخ أوروبا المعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 96.
[6] ستار جبار الجابري، إسبانيا والعراق دراسة في العلاقات وإمكانية إفادة العراق من التجربة الإسبانية، إبصار ناشرون وموزعون، عمان، 2020، ص 35 .
[7] حول التحول الديمقراطي في إسبانيا ينظر : ستار جبار الجابري، تجربة التحول الديمقراطي في إسبانيا وإمكانية الإفادة منها في العراق، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 30، ربيع 2019 .
[8] إدوارد برنشتاين (1850-1932): ديمقراطي اجتماعي، ويعد مؤسس الاشتراكية التدريجية، وهو اتجاه سياسي في الحركة العمالية، يرفض الاشتراكية الثورية، فضلاً عن أنه رفض الجدل الهيجلي، واطلق شعار "العودة إلى كانت"، وميّز بين الماركسية المبكرة والناضجة، فعارض الأولى والتي وضّحها ماركس وإنجلز عام 1848 في البيان الشيوعي، بسبب عدّه إياها بأنها عنيفة، وأن الاشتراكية يمكن تحقيقها بالوسائل السلمية من خلال الإصلاح التشريعي التدريجي في المجتمعات الديمقراطية.
[9] ألبارو سوتو كارمونا، إسبانيا طريق التغيير والانتقال إلى الديمقراطية، ترجمة قاسم عبد الكريم، ديوان للنشر، مدريد، 2015، ص 141.
[10] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 254 .
[11] Ibid, p. 255 .
[12] Ibid, p. 248.
[13] Ibid, p. 249 .
[14] see: Juse Garcia Abad, El hundimienti socialista. Del esplendor del 82 al cataclismo del 20-N como hemos caido tan bajo, Barcelona, 2012 ; Manuel Perez Alcazar, Delfines y tiburones, Almuzara, Madeid, 2015.
[15] see: Javier Fuentes Paniagua, El socialism : de la socialdemocracia al PSOE y vice-versa, Catedea, Madrid, 2016 .
[16] Angel Rivero y Jorge Del Palacio, La politica de la indignacion y la crisis de la socialdemocracia, Cuadernos de pensamiento politico, N. 31, 2011, p. 65-88.
[17] El Partido Socialista Obrero Español, ESTATUTOS, 2015. See : https://www.psoe.es/media-content/2015/04/Estatutos-Federales-38-Congreso-Federal-PSOE.pdf
[18] Ibid, p. 3.
[19] Ibid, p. 4.
[20] Ibid, p. 5.
[21] Ibid, p. 6.
[22] Ibid, p. 7.
[23] Ibid, p. 8-9.

[24] Ibid, p. 10.
[25] Ibid, p. 11.
[26] Ibid, p. 12.
[27] Ibid, p. 13.
[28] Ibid, p. 14.
[29] Ibid, p. 16.
[30] Ibid, p. 17.
[31] Ibid, p. 18-19.
[32] Ibid, p. 28.
[33] Ibid, p. 29-30.
[34] Ibid, p. 31.
[35] ج. ب. دروزيل التاريخ الدبلوماسي – الجزء الثاني من 1957 إلى 1978، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، 1987، ص 234 .
[36] ألبارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 105.
[37] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 250.
[38] ستار جبار الجابري، حزب بوديموس (PODEMOS) ودوره السياسي في إسبانيا، مجلة دراسات دولية، العدد 94، تموز 2023، ص 15 .
[39] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 250.
[40] Roberto Villa Garcia, Espña en las urnas – Una historia electoral 1810-2015, Catedra, Madrid, 2016, p. 182.
[41] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, pp. 251-252.
[42] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 253 .
[43] ستار جبار الجابري، حزب بوديموس، ص 12.
[44] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 256 .
[45] Campbell, A., G. Gurin and W. E. Miller, The voter decides, Evaston, Illinois, 1954, p.64 .
[46] Ludolfo Paramio, La socialdemocracia, Catarata, Madrid, 2009, p. 81 .
[47] Herrero de la Fuente, Alberto A., "La Política Exterior y de Seguridad Común en el Tratado de Lisboa", Anuario de Derecho Europeo, Nº 5, 2008, pp. 37-65.
[48] ستار جبار الجابري، إسبانيا والعراق، ص 35 .
[49] المصدر نفسه، ص 36 .

[50] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 257 .
[51] Francisco collado y Jose Francisco Jimenez, Discursos politcos ante la crisis economica: estudio del lider del PSOE, Barataria, Revista Castellano-Manchega de Cincias Sociales, N. 14, 2012, p. 50.
[52] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 258 .

[53] Ignacio Sanchez Cuenca, Años de cambios, años de crisis – Ocho años de gobiernos socialistas 2004-2011, La Catarata-Fundacion Alternativas, Madrid, 2012, p.99 .
[54] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 258 .
[55] Ibid, p. 259 .
[56] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 260 .
[57] Manuel Perez Alcazar, Delfines y tiburones, Almuzaram Madrid, 2015, p. 87.
[58] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 260 .
[59] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 261 .
[60] Ibid, p. 262 .